أثر تحرير التجارة الخارجية على الاقتصاد الوطني في ظل اتفاقية الشراكة الأورو– جزائرية 2000–2018

The Impact of Liberalization Foreign Trade on the National Economy under the Eu-Algeria Partnership Agreement2000-2018.

جيلالي مصطفى*[1] ، هاشمي طيب [2]،

[1]**جامعة الدكتور مولاي الطاهر ،سعيدة ،الجزائر** ، djilali.mostefa@univ-saida.dz .

[2]**جامعة الدكتور مولاي الطاهر ،سعيدة ،الجزائر**، tayebhachemi@univ-saida.dz .

تاريخ الاستلام:2022/03/31 تاريخ القبول:2022/05/05 تاريخ النشر:2022/06/15

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز أثر تحرير التبادل التجاري و الذي كان الهدف الأسمى لاتفاقية الشراكة الأورو – جزائرية على الاقتصاد الوطني، وذلك باستخدام نموذج متجه الانحدار الذاتي، وبالاعتماد على التحليل الديناميكي عن طريق تجزئة تحليل التباين، وإظهار مدى استقرارية النموذج، وتوضيح طبيعة العلاقة، أو السببية بين كل من الناتج المحلي الإجمالي، الصادرات والواردات، وسعر الصرف.

ولقد تم التوصل إلى جملة من النتائج أهمها، أن الطفرات التي تطرأ على المتغيرات المستقلة تؤثر سلبا على الناتج المحلي الإجمالي على المدى القصير والطويل، كما أنه يوجد علاقة سببية بين كل من الناتج المحلي الإجمالي والصادرات والواردات، وسعر الصرف.

الكلمات المفتاحية: التجارة الخارجية ، اتفاقية الشراكة ، نموذج VAR.

ترميز JEL: C51,F53, B27 .

Abstract:

This Study investigates the impact of the Trade Exchanges which are the main purposes of the EU-Algeria Partnership Agreement among the National Economy, through applying the Vector Autoregressive model, relying on the dynamic analyses by variance decomposition and highlight at what extent this model is stationary ,and clarify the natural relationship or the causality between the GDP and EXP and IMP ,and ER .

One of the main results that are obtained is the Chocks that intepanded variables face and how they impact negatively on the GDP on both long and short Term .Moreover, there is a causal relationship between GDP and EXP,IMP ,and ER.

Keywords : Foreign Trade, The Partnership Agreement ,VAR model.

JEL Classification Codes: B27, F53, C51.

* **المؤلف المرسل**

1. مقدمة:

لقد شهدت الساحة الاقتصادية العالمية مؤخرا تغيرات جذرية، وذلك راجع لبروز نظام اقتصادي عالمي، مبني على التحرير الاقتصادي وانفتاحه على العالم الخارجي، إضافة إلى إنشاء المنظمة العالمية للتجارة، حيث أصبحت العولمة من أهم ما يميز الاقتصاد الحديث، وهذا ما أدى إلى رغبة دول العالم في إقامة تكتلات اقتصادية محضة، بغية ترقية وتنمية اقتصادياتها، وذلك عن طريق توقيع اتفاقيات تجارية، بغض النظر عن الفوارق الاقتصادية، والاجتماعية، و الثقافية.

والجزائر كغيرها من الدول تسعى إلى تحقيق التقارب والاندماج الاقتصادي مع العالم الخارجي، وهذا ما جعلها توقع على جملة من الاتفاقيات التجارية، ولعل أهمها اتفاقية الشراكة الأورو– الجزائرية، وهذا راجع لكون أن المنطقة تعتبر من أكثر المناطق في العالم تنوعا من حيث الثراء الثقافي، إضافة إلى قوتها الاقتصادية.

ومن الناحية النظرية فإن هذا الثراء يجعل الاقتصاد الجزائري أكثر تنافسية ورقي، وبسبب تفعيل تحرير التجارة ومحاول إقامة منطقة تبادل حر بحلول عام2017، وعلى ضوء هذا تنبثق جملة من التساؤلات حول الأثر الفعلي لتحرير التجارة على النمو الاقتصادي، يمكن بلورتها في الإشكالية الرئيسية التالية:

كيف يؤثر تفعيل التحرير التجاري على الاقتصاد الوطني في ظل الشراكة الأورو – جزائرية؟

1.1. الفرضيات :

- تؤثر الطفرات في الصادرات والواردات سلبا على النمو الاقتصادي في الجزائر على المدى القصير والطويل.
- يوجد علاقة توازنية على المدى الطويل بين متغيرات الدراسة.
- يوجد علاقة سببية بين متغيرات الدراسة.

2.1. أهداف الدراسة:

- تبيان أثر تحرير التجارة على النمو الاقتصادي.
- توضيح دوافع كل من الاتحاد الأوروبي و الجزائر وراء توقيع اتفاقية الشراكة.
- التطرق إلى مضمون اتفاقية الشراكة.

3.1. المنهج المتبع:

للإجابة على الإشكالية الرئيسية واثبات الفرضية الأساسية نتبع منهجين في دراستنا، أولهما التأصيل النظري، وذلك لوصف اتفاقية الشراكة الأورو – جزائرية، والوقوف على مضمونها ودواع أعضائها، والمنهج الثاني هو قياسي تحليلي وذلك لدراسة طبيعة أثر الصادرات والواردات مع الاتحاد الأوروبي، إضافة سعر الصرف على الناتج المحلي الإجمالي.

2. مفهوم الشراكة: استعمل هذا المصطلح أول مرة في نهاية الثمانينات من طرف هيئة الأمم المتحدة، وقبل أن نتطرق إلى حيثيات الشراكة الأورو – جزائرية، يجب تقديم مفهوم للشراكة وهو كما يلي:

1.2. التعريف اللغوي: يقصد بها لغة اختلاط نصيبين منفصلين، بحيث لا يميز الواحد من الآخر، وهي مشتقة في الأصل من الفعل شارك يشارك، ولم يظهر هذا المصطلح إلا في سنة1987، وذلك على الشكل التالي: "نظام يجمع المتعاملين الاجتماعيين و الاقتصاديين (امين، مارس 2020، صفحة 321).

2.2. التعريف الاصطلاحي للشراكة: هو عقد يجمع بين مشروعين فأكثر مبني على التعاون فيما بين الشركاء في مجال التجارة، الصناعة، الخدمات ...الخ، شريطة أن لا يقتصر هذا التعاون على رأس المال، بل يمتد ليشمل المساهمة الفنية بمختلف أشكالها، وتعرّف الشراكة أيضا بأنها ممارسة دولة لأنشطة إنتاجية وتسويقية في دول أخرى، بدون سيطرة كاملة عليه ووفق اتفاقية. (أبوقحة، 1989، صفحة 84).

هناك فرق بين الشراكة وعقد الشراكة، فالشراكة هي تعاون أشخاص أو دول ذوو مصالح مشتركة، لإنجاز مشروع معين، أما عقد الشراكة فهو التزام بين طرفين أو أكثر، يوجب التعاون والتضامن لتحقيق مصالح مشتركة. (النجار، 1999، صفحة 24).

3. اتفاقية الشراكة الأورو _ جزائرية:

ترددت الحكومة الجزائرية في بادئ الأمر بخصوص توقيع اتفاقية شراكة مع المجموعة الأوروبية، ثم أبدت بعد ذلك عن نيتها في التوقيع عليها، وذلك في مؤتمر برشلونة عام1995و لقد مرّت هذه الشراكة بعدة مراحل و هي:

1.3. المرحلة التمهيدية للمفاوضات:

شهدت العلاقات بين الجزائر والاتحاد الأوروبي تطورا ملحوظا، حيث أبدت الحكومة الجزائرية عن نيتها في توقيع اتفاقية الشراكة، وذلك من خلال قيام المفاوض الجزائري بإخطار اللجنة الأوروبية عن موافقة الحكومة الجزائرية على توقيع الاتفاقية، وذلك بتاريخ 13اكتوبر 1993، لتبدأ بعد ذلك مرحلة المفاوضات، والتي امتدت من جوان 1994 إلى فيفري 1996، حيث هدفت إلى توضيح المكاسب والتكاليف، التي تنجم عن إبرام هذه الاتفاقية بالنسبة لكل طرف.

2.3. المرحلة الرسمية للمفاوضات 1997-2001:

حاول أطراف المفاوضات جعلها أكثر رسمية بعدما كانت مجرد لقاءات، و ذلك بتاريخ 4-5مارس1997 ببروكسل، و قد تمثلت مطالب الوفد الجزائري فيما يلي:

- انفتاح تدريجي للاقتصاد الجزائري للخصوصية التي تميزه.
- تكثيف و توسيع مجالات التعاون مع الاتحاد الأوروبي (حبيب، 2003، صفحة 48).

وبغية إرضاء كلا الطرفين انعقدت عدة جولات، وقد خلصت هذه الأخيرة إلى الاتفاق على إنشاء 4 مجموعات، تهتم بالتعاون الاقتصادي والمالي، التعاون الاجتماعي و الثقافي، الزراعة، الخدمات.

ونظرا لعدم أخذ المجوعة الأوروبية خصوصية الاقتصاد الجزائري بعين الاعتبار كونه اقتصاد ريعي بالدرجة الأولى ،إضافة إلى إهمال مسائل هامة كالمديونية والأوضاع الأمنية المتردية آنذاك تم توقيف مسار

المفاوضات،(Belmoukadem & Halim, 13-14/11/2006, p. 13) ليتم بعد ذلك استئنافها بتاريخ 17افريل 2000 مقابل شرطين وضعتهما الحكومة الجزائرية و هما:

- تأجيل عملية التفكيك الجمركي إلى ما بعد عام 2002 لحماية التنوع الوطني.
- مراعاة خصوصية القطاع الزراعي.

وبتاريخ 12- 13فيفري2001 انعقدت جولة تمحورت حول المجال القضائي والأمني، وحرية تنقل الأشخاص، ثم تلتها جولة أخرى، تناولت حركة رؤوس الأموال في 15- 16مارس2001، وبعدها جولة 03- 05 ماي من نفس السنة، ناقشت قطاع الزراعة والخدمات، لتتوج هذه المفاوضات بالتوقيع على اتفاقية الشراكة بين الجزائر و الاتحادي الأوروبي بتاريخ 19 ديسمبر 2001 . (سلطاني، 2013، صفحة 170).

3.3. التوقيع على اتفاقية الشراكة الأورو- جزائرية :

بعد استكمال جولات التفاوض والتي بلغت17جولة، تم توقيع اتفاق الشراكة الأورو - جزائرية يوم 19ديسمبر 2001 بمقر اللجنة الأوروبية "ببروكسل "، و يليه بعد ذلك التوقيع الرسمي يوم 22افريل 2002 "بفالنسيا" الاسبانية من عبد العزيز بالخادم ووزير الخارجية الجزائري، وكريس باتن(Chris Patten)، وأيضا وزراء خارجية الاتحاد الأوروبي، وتحسبا لدخول هذا الاتفاق حيز التنفيذ، قامت الجزائر بتنصيب لجنة وزارية دائمة لمتابعة حسن تطبيق الاتفاقية، لتدخل الاتفاقية حيز التنفيذ الرسمي بتاريخ 01سبتمبر 2005. (حبيب، 2003، صفحة 48).

4. دوافع الشراكة الأورو- جزائرية:

تكتسي اتفاقية الشراكة الأورو- جزائرية طابعا خاصا باعتبارها تهتم بجواب عديدة، الأمر الذي دفع بكل من الاتحاد الأوروبي والجزائر إلى توقيع اتفاقية شراكة، إلا أنه لكل جانب دوافعه الخاصة، وفيما يلي سنتطرق إلى أهم هذه الدوافع.

1.4. دوافع الجزائر:

- تأهيل الاقتصاد الجزائري ودخول السوق العالمية من أوسع أبوابها بالاستعانة بخبرة الاتحاد الأوروبي، باعتباره قوة اقتصادية عالمية.
- تمويل المشاريع عن طريق تدفق رؤوس الأموال من الاتحاد الأوروبي.
- مواجهة المنافسة الخارجية.
- الاستفادة من الإعفاءات الجمركية على المواد الأولية، التي تدخل كمكوّن أساسي في الصناعات الوطنية.
- التعاون في المجال الأمني من أجل تخطّي الظروف الصعبة التي تمر بها البلاد.
- محاولة تنويع الاقتصاد والخروج من التبعية النفطية. (براق و عبيلة، 2006، صفحة 153).
- إقامة منطقة تبادل حر.

2.4. دوافع الاتحاد الأوروبي:

- نظرا لحجم الإنتاج الضخم وضيق سعة الأسواق الأوروبية، فإنها تسعى إلى دخول أسواق جديدة.
- مواجهة الزحف الأمريكي الذي يتجه نحو القارة الإفريقية لاسيما دول الشمال.

- إقامة منطقة ازدهار مجاورة، ينعم فيها الاتحاد الأوروبي بعلاقات تعاونية.
- محاولة احتواء مشكلة الهجرة المتزايدة، وذلك عن طريق فتح مناصب شغل في بلدان الضفة الجنوبية للبحر الأبيض المتوسط.
- احتواء موجة العنف التي تكتسح في بعض البلدان المتوسطية، عن طريق خطة محاربة الإرهاب. (الموسوي، 2005، صفحة 169).
- امتلاك الجزائر موقع استراتيجي باعتبارها بوابة إفريقيا، إضافة إلى الثروات التي تزخر بها، وهذا عامل محفز لإقامة شراكة معها (رفايقية، 2014 ، صفحة 59).

5. مضمون اتفاقية الشراكة:

لقد تناول نص اتفاقية الشراكة الأورو– جزائرية مختلف المجالات، الاقتصادية وغير الاقتصادية في09 أبواب مكونة من 110 مادة، وتتمثل هذه المحاور فيما يلي:

1.5. المحاور الاقتصادية لاتفاقية الشراكة الأورو – جزائرية: لم تختلف اتفاقية الشراكة الأورو– جزائرية عن الاتفاقيات الموقعة بين الاتحاد الأوروبي، ودول الضفة الجنوبية للبحر الأبيض المتوسط، من حيث الأهداف والدوافع، وسنحاول في هذا العنصر التركيز على الجانب الاقتصادي والمالي، وأهم النقاط التي تناولها هذا الشق.

التعاون الاقتصادي: اتفق الطرفان في هذا الباب على تفعيل التعاون في جملة من القطاعات، مثل القطاعات التي تعاني من مشاكل داخلية، أو التي تم الاتفاق على تحرير مبادلتها التجارية، إضافة إلى القطاعات التي تسمح بالتقارب بين اقتصاد الطرفين، خاصة تلك التي تساهم في النمو الاقتصادي، وخلق مناصب شغل (علاوي و بخاري، 2017، صفحة 12،11)، و على العموم تتمثل هذه القطاعات فيما يلي:

- التعاون في النشاطات التي تعاني من مشاكل وصعوبات داخلية، أو تلك النشاطات التي تأثرت بعمليات تحرير الاقتصاد الجزائري عامة، وتحرير المبادلات بين الاتحاد الأوروبي والجزائر بصفة خاصة.
- القطاعات التي ترمي إلى تسهيل التقارب بين الطرفين، خاصة القطاعات التي تساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية، وكذا توفير مناصب شغل، وتنويع الصادرات الجزائرية التي تعاني من التبعية لقطاع المحروقات، وإيجاد بدائل أخرى مثل المؤسسات المتوسطة والصغيرة، السياحة، والزراعة.....الخ.
- التعاون في المجال العلمي والتكنولوجي، ومحاولة الاستفادة من الخبرة التقنية المتوفرة لدى الاتحاد الأوروبي (التجارة، اتفاق الشراكة الأورو – جزائرية– المادة 51، 2010، صفحة 16).
- التعاون في المجال البيئي بهدف الحفاظ على البيئة، مكافحة التلوث، والاهتمام بالمسائل التي تتعلق بالتصحر.
- التعاون في المجال الصناعي، ومساندة الجهود الجزائرية المبذولة، والهادفة إلى إعادة هيكلة الصناعة بمختلف أشكالها (التجارة، اتفاق الشراكة الأورو– جزائرية – المادة 52، 2010، صفحة 17).

– التعاون في مجال ترقية وحماية الاستثمار بغية توفير الجو أو المناخ الملائم، لتدفق الاستثمارات الأجنبية إلى الجزائر (التجارة، اتفاق الشراكة الأورو – جزائرية – المادة 54، 2010، صفحة 17).
– التعاون في المجال الجمركي، لضمان نظام تبادل حر بين الطرفين، مع التركيز على وضع ضوابط لتسهيل عمليات المراقبة و الإجراءات الجمركية (التجارة، اتفاق الشراكة الأورو – جزائرية – المادة 63، 2010، صفحة 20).

التعاون المالي: الهدف من هذا التعاون هو تحسين الوضعية المالية للجزائر لمواكبة متطلبات الشراكة، وحسب ما جاء في نص الاتفاقية فإن التعاون يتم في الميادين التالية:

– تسهيل الإصلاحات ووضع إجراءات من شأنها تطوير وتحديث الاقتصاد الجزائري، وكذا الاهتمام بالجانب الريفي والعمل على تنميته وترقيته.
– تأهيل البنية التحتية والهياكل الاقتصادية.
– ترقية الاستثمار الخاص ودعم النشاطات، والأعمال التي تساعد على توفير مناصب شغل.
– مراعاة الآثار التي تنجم عن الإنشاء التدريجي لمنطقة التبادل الحر على الاقتصاد الوطني (فطيمة، 2020، صفحة 87).

ولتحقيق الأهداف السالفة الذكر، تم تسطير عدة برامج مالية على رأسها برنامج ميدا1 (MEDA1) للفترة 1995– 1999، حيث قدر غلافه المالي بـ164 مليون أورو، وبرنامج ميدا2 (MEDA2)للفترة 2000– 2004 والذي قدر ب340 مليون أورو (عابد، 2004، صفحة 180)، إضافة إلى البرنامج التأشيري 2007–2010 بمبلغ 220 مليون أورو، أي بمعدل 55 مليون أورو سنويا، والموجه أيضا لدعم المؤسسات الصغير ة والمتوسطة، وتنويع الاقتصاد، وتلاه بعد ذلك برنامج تأشيري ثاني للفترة2011– 2013، حيث قدرت المساعدات المالية الممنوعة للجزائر في هذا البرنامج بـ 172 مليون أورو، أي بمعدل57,33 مليون أورو سنويا (شطاب و سلامة، 2016، صفحة 11).

تجارة الخدمات:نص هذا المحور على ضرورة و إلزامية الاتحاد الأوروبي، بمنح الجزائر نفس المعاملة التي تمنح لأعضاء الاتحاد الأوروبي، بناء على المادة الثانية من الاتفاق العام حول تجارة الخدمات، والتي يطلق عليها اسمAGCS، وهي إحدى الاتفاقيات التجارية التي تدعمها المنظمة العالمية للتجارة، إضافة إلى الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية GATT ، والاتفاقية العامة المتعلقة بحماية حقوق الملكية الفكريةTRIPS (التجارة، اتفاق الشراكة الأورو – جزائرية – المادة 30، 2010، صفحة 11)، كما أن الجزائر ملزمة أيضا بمنح نفس المعاملة التي تمنحها لفروعها و شركاتها لأعضاء الشراكة، خاصة في حالة أداء خدمة عابرة للحدود (فاطمة، 2018، صفحة 82،81).

المدفوعات و رؤوس الأموال و المنافسة:تعهد الطرفان في هذا الباب بالسماح بعمليات الدفع وتسوية الصفقات بالعملات القابلة للتحويل، مع الالتزام بإمكانية قيام كل عضو بعملية تحويل، أو إخراج الأرباح الناتجة عن رؤوس الأموال المستثمرة، إضافة إلى حرية انتقال رأس المال المتعلق بالاستثمارات المباشرة في الجزائر، التي تقوم بها الشركات المنشئة، ولقد تم الاتفاق أيضا على اتخاذ إجراءات تقييدية في حالة تعرض أحد الطرفين

لاختلالات في ميزان المدفوعات، شريطة إعلام الطرف الآخر بهذه الإجراءات (أمين، 2020، صفحة 324،323).

إقامة منطقة تبادل حر: يعتبر تحرير التبادل التجاري الذي جاء في الباب الثاني لاتفاقية الشراكة العمود الفقري لها، والذي نص على الإلغاء التدريجي للتعريفة الجمركية على مدى 12سنة، بدءا من تاريخ دخول الاتفاقية حيز التنفيذ، أي أنه بحلول عام2017 سيتم تحرير التبادلات التجارية تماما، وبالتالي إقامة منطقة تبادل حر بين الطرفين، إلا أن هذا التحرير خاص بالمنتجات الصناعية فقط، أما بخصوص الصيد البحري والمنتجات الزراعية، فقد عمد الاتحاد الأوروبي إلى تحريرها تدريجيا وبصفة غير كاملة، وخاضعة لنظام أفضليات متبادلة بين الطرفين، ووضع قيود غير جمركية، وهذا إن دل فإنما يدل على رغبة الاتحاد الأوروبي في التعامل مع المسألة بما تقتضيه مصالحه فقط، إلا أن إقامة هذه المنطقة تم تأجيله بسبب الظروف السياسية والصحية مؤخرا (سمير، 2012، صفحة 197،196).

2.5. الجوانب غير الاقتصادية لاتفاقية الشراكة:

إذا اطلعنا على نص الاتفاقية، فإننا نجدها لم تقتصر على الجوانب الاقتصادية فقط، بل أولت اهتمامها أيضا للمجالات غير الاقتصادية، وهذا على عكس ما جاءت به اتفاقية1997، والتي ركزت على الجانب الاقتصادي فقط، ومن هذا المنطلق سنحاول أن نتطرق إلى هذه المجالات، و ذكر أهم ما عالجته، والأحكام المتعلقة بها، وذلك فيما يلي:

الاهتمام بالمسائل السياسية و الأمنية: نظرا لأهمية المنطقة المتوسطية في أمن أوروبا، فقد تم التركيز على هذا العنصر بشكل كبير، حيث نصت الاتفاقية على ضرورة تنظيم الحوار السياسي و الأمني بين الطرفين، والذي من شأنه أن يساعد على تطور ورقي المنطقة المتوسطية، وجعلها ملاذا للأمن والاستقرار (التجارة، اتفاق الشراكة الأورو – جزائرية – الفقرة01– المادة 03، 2010، صفحة 04).

وتؤكد المادة 04 من الاتفاقية على ضمان السلم والأمن، وتحقيق التنمية، ودعم الجهود المبذولة للتعاون بين الطرفين، حيث نصت على ما يلي"يتعلق الحوار السياسي بكافة المواضيع ذات الاهتمام المشترك بالنسبة للطرفين، لاسيما الظروف التي من شأنها ضمان السلم والأمن، والتنمية الإقليمية، مع مساندة جهود التعاون "، ويتم هذا الحوار كلما دعت الحاجة إلى ذلك (التجارة، اتفاق الشراكة الأورو – جزائرية – المادة 04، 2010، صفحة 05) .

التعاون في مجال العدالة و الشؤون الداخلية:لقد تناول الطرفان في إطار التعاون في هذا المجال عدة نقاط، وتتمثل فيما يلي:

- تعزيز المؤسسات وسيادة القانون في مجال العدل والشؤون الداخلية.
- التكفل الحسن بتنقل الأشخاص.
- التعاون في مجال مكافحة الهجرة غير الشرعية.

التعاون القانوني والقضائي:يشمل هذا التعاون إقامة دورات تكوينية متخصصة (Journal Official de la République Algérienne N31, 2005, p. 20).

الجانب الثقافي و الاجتماعي و الإنساني: قد تناول هذا الباب كل من التعاون الاجتماعي والثقافي، من حيث الأحكام التي تمس هذه القطاعات، ولقد ركز هذا الباب على جملة من النقاط تمثلت فيما يلي:

قطاع العمال: تمنح كل دولة عضو في الاتفاقية مواطني الدول الأعضاء الأخرى العاملين في أراضيها معاملة خالية من أي تمييز على أساس الجنسية، وهذا فيما يتعلق بظروف العمل والأجور، والفصل بالنسبة لمواطنيها، إضافة إلى الضمان الاجتماعي حسب ما جاء في الاتفاقية، والذي يشمل كل من استحقاقات المرض والأمومة، العجز والشيخوخة، الورثة وإعانات الحوادث الصناعية، الأمراض المهنية، والبطالة واستحقاقات الأسرة (Council of The European Union, 12 April2002, p. 62).

الحوار في الشؤون الاجتماعية: يقصد به دخول الطرفان في حوار حول أي قضية اجتماعية تهم أعضاء الشراكة، وذلك بهدف إيجاد السبل الكفيلة بتحقيق تقدم في المجال الاجتماعي، بالنسبة للرعايا المقيمين في الدول الأعضاء.

التعاون في الشؤون الاجتماعية: لقد أعطى الطرفان الأولوية لاحترام الحقوق الاجتماعية الأساسية، وذلك لكون أن التنمية الاجتماعية مهمة، ويجب أن تواكب التنمية الاقتصادية، إضافة إلى تنفيذ برامج في المجال الاجتماعي(Council of The European Union, 12 April2002, p. 65) .

التعاون في مجال التعليم والثقافة: إضافة إلى ما سبق ذكره، تهدف هذه الاتفاقية إلى تعزيز معرفة أكبر، وفهم متبادل للثقافات المعنية، كما يجب إعطاء اهتمام خاص لتعزيز ودعم الأنشطة المشتركة في شتى المجالات، بما في ذلك الصحافة والسينما والتلفزيون، وتشجيع برامج التبادل الشبابي، والتركيز على التعاون في مجال التعليم والتدريب، حيث تم استحداث عدة برامج لدعم هذا الجانب مثل:

– المساهمة في تحسين نظام التعليم والتدريب.

برنامج اراسموس مندوس(ERASMUS –MUNDUS): وهو عبارة عن منح مقدمة من طرف الاتحاد الأوروبي في مجال التعليم والتربية.

برنامج تومبوس(Tempus): وهو عبارة عن دعم وتمويل من طرف الاتحاد الأوروبي لصالح الجامعات، بهدف تطويرها (مبارك و بن منصور، 2016، صفحة 52).

6. أثر تحرير التجارة على الاقتصاد الوطني في ظل الشراكة:

1.6. توصيف نموذج متجه الانحدار الذاتي:

أقترح هذا النموذج أول مرة من طرف سيمس SIMS عام 1981 حيث رأى أن الطريقة التقليدية في بناء النماذج القياسية تعتمد على المهج التفسيري، إذ تتضمن الكثير من الفرضيات التي لم تختبر بعد، ويرى أيضا أنه يجب معاملة كل المتغيرات بنفس الطريقة، وإدخالها جميعا في المعادلات بعد مدد الإبطاء الزمني نفسها (نقار و منذر، 2012، صفحة 1339).

لقياس وتحليل أثر تحرير التجارة الخارجية في ظل الشراكة الأورو – جزائرية على الاقتصاد الوطني تم الاعتماد على النموذج الاقتصادي التالي :

GDP= F (IMP , EXP, ER)

بعد تحديد النموذج الاقتصادي فمن الضروري تحويلها إلى ما يسمى بالنموذج القياسي، وبالاعتماد على المتغيرات السابقة نحصل على الصيغة التالية:

$$\log GDP = \beta_0 + \beta_1 \log IMP + + \beta_2 \log EXP + \beta_3 \log ER + \varepsilon$$

حيث:

log GDP: لوغاريتم الناتج المحلي الخام.

log IMP: لوغاريتم الواردات .

log EXP: لوغاريتم الصادرات .

log ER: لوغاريتم سعر الصرف الأجنبي.

ε: حد الخطأ.

β: معلمة النموذج.

2.6. نتائج الدراسة القياسية:

اختبار استقرارية السلاسل الزمنية: قبل الشروع في تقدير النموذج يجب دراسة استقرارية السلاسل، وسنعتمد في دراستنا على اختبار ديكي فولر الموسع ADF و اختبار فيليب بيرون، والذي يرمز له بالرمز PP، والجدول التالي يوضح ن تائج الاختبارين:

الجدول رقم (01):اسقرارية السلاسل وفق اختبار ADF و اختبار PP

الاختبار /المتغيرات	ADF				PP			
	المستوى		الفرق الأول		المستوى		الفرق الأول	
	ق . مح	ق .ج	ق .مح	ق .ج	ق .مح	ق .ج	ق .مح	ق .ج
L GDP	-1.453	-3.040	-3.783	-3.052	-1.453	-3.040	-3.773	-3.052
L EXP	-2.610	-3.052	-2.601	-1.962	-1.575	-3.040	-2.634	-1.962
L IMP	-1.560	-3.040	-2.483	-1.962	-1.521	-3.040	-2.439	-1.962
L ER	-0.973	-3.040	-2.752	-1.962	-0.956	-3.040	-6.569	-3.710

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات eviewse 10 .

نلاحظ من خلال الجدول أن القيم المحسوبة لمتغيرات الدراسة حسب اختبار ديكي فولر الموسع قد قدرت ب 1.453- ، 2.610- ،1.560- ، 0.973- وهي كلها أقل من القيمة الجدولية المقدرة ب 3.040 - لكل المتغيرات عدا الصادرات فقد كانت قيمتها الجدولية 3.052-، وهذا يعني أن السلاسل كلها بها جذر الوحدة، وهذا ما يستدعي إجراء الفرق الأول لكل المتغيرات، وقد أشارت النتائج كما يوضحها الجدول أعلاه، إلى

أن القيمة المحسوبة لكل المتغيرات أكبر من القيمة الحرجة لها، وهذا يدل على أن السلاسل مستقرة عند الفرق الأول.

وبخصوص اختبار فيليب بيرون، فالنتائج كانت مشابهة لاختبار ديكي فولر الموسع، أي احتواء السلاسل على جذر الوحدة عند المستوى، وهذا ما يجعلنا نجري اختبار الاستقرارية عند الفرق الأول، حيث قدرت القيم المحسوبة لمتغيرات الدراسة عند الفرق الأول بـ 3.773-، 6.569- بالنسبة ل. L GDP و L ER على التوالي، وهي أكبر من قيمها الحرجة والمقدرة 3.052-، 3.710- على التوالي، أما بالنسبة ل L EXP و LIMP فقد قدرت قيمها المحسوبة على التوالي ب 2.634- ،2.439-، وهي أكبر من قيمها الجدولية، والتي قدرت ب1.962 -، وهذا يشير إلى أن كل السلاسل صارت مستقرة عند الفرق الأول وجاهزة للدراسة.

تحديد درجة تأخير المسار var: قبل إجراء اختبار السببية وتقدير معادلة متجه الانحدار الذاتي، ينبغي تحديد عدد فترات التأخر لهذا النموذج، وذلك بالاستعانة بمعيار AIC و معيار S ، لتحديد طول فترة الإبطاء المثلى، وبالاعتماد على مخرجات برنامج eviewse 10 تحصلنا على النتائج الموضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم(02): نتائج تحديد فترات الإبطاء الزمني.

VAR Lag Order Selection Criteria
Endogenous variables: GDP SER01 IMP ER
Exogenous variables: C
Date: 07/31/21 Time: 09:32
Sample: 2000 2018
Included observations: 18

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-506.1306	NA	4.86e+19	56.68118	56.87904	56.70846
1	-436.0300	101.2564*	1.26e+17*	50.67000*	51.65931*	50.80641*

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات eviewse 10 .

بعد استخدام كل من معيار Akaike ومعيار Schwarz وجدنا أن درجة التأخير المثلى هي الدرجة 01، كما هو موضح في الجدول أعلاه، وهذا يعني أنه سيتم تقدير النموذج وإجراء اختبار السببية عند الفجوة الأولى.

اختبار التكامل المشترك: حسب جوهانسن فإن اختبار التكامل المشترك يشترط أن تكون متغيرات الدراسة مستقرة من نفس الدرجة، وبالنسبة للسلاسل التي بين أيدينا فهي مستقرة عند الفرق الأول، وبالتالي صالحة لإجراء اختبار التكامل لجوهانسن، والجدول التالي يبين نتائجه:

الجدول رقم (03): اختبار التكامل المشترك لجوهانسن.

Hypothesized s(No . of CE)	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Eigen–Max Statistic	0.05 Critical Value	Prop. **
None	46.64222	47.85613	22.12938	27.58434	0.2138
At most 1	24.51284	29.79707	11.43813	21.13162	0.6036
At most 2	13.07471	15.49471	9.053951	14.26460	0.2817
At most 3*	4.020759	3.841466	4.020759	14.26460	0.0449

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات eviewse 10 .

من خلال اختبار التكامل المشترك لجوهانسن، تحصلنا على النتائج الموضحة في الجدول أعلاه، والتي نلاحظ من خلالها أن قيم كل من Trace statistic و Max Eigenvalue Statistic أكبر من القيمة الجدولية، وهذا يشير إلى رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة، والتي مفادها أنه يوجد أكثر من اتجاه واحد للتكامل المشترك، بين متغيرات الدراسة r=3 ، أي أنه يوجد علاقة توازنية طويلة الأمد بين المتغيرات.

تقدير نموذج متجه الانحدار الذاتي: تعتبر هذه العملية من أهم المراحل في بناء نموذج متجه الانحدار الذاتي، وفيما يلي سنحاول تقدير النموذج الخاص بنا بواسطة طريقة المربعات الصغرى، وذلك لكونها الأكثر استعمالا، والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (04):نتائج تقدير النموذج.

Vector Autoregression Estimates
Date: 08/01/21 Time: 08:51
Sample (adjusted): 2001 2018
Included observations: 18 after adjustments
Standard errors in ( ) & t-statistics in [ ]

	GDP	SER01	IMP	ER
GDP(-1)	1.019290 (0.51318) [1.98622]	123.3358 (141.551) [0.87132]	97.84397 (45.0419) [2.17229]	-0.054743 (0.12413) [-0.44103]
SER01(-1)	0.000680 (0.00130) [0.52384]	0.504590 (0.35812) [1.40900]	0.012987 (0.11395) [0.11397]	-0.000123 (0.00031) [-0.39126]
IMP(-1)	-0.001800 (0.00306) [-0.58826]	-0.525953 (0.84383) [-0.62329]	0.251124 (0.26851) [0.93525]	0.000901 (0.00074) [1.21808]
ER(-1)	0.236626 (0.54537) [0.43388]	-105.9504 (150.430) [-0.70432]	-39.23913 (47.8671) [-0.81975]	0.980038 (0.13191) [7.42956]
C	-0.284798 (47.4873) [-0.00600]	13433.11 (13098.5) [1.02555]	3297.431 (4167.97) [0.79114]	-1.255943 (11.4860) [-0.10935]
R-squared	0.866994	0.680204	0.952087	0.911659
Adj. R-squared	0.826070	0.581806	0.937344	0.884477
Sum sq. resids	6295.926	4.79E+08	48501241	368.3312
S.E. equation	22.00686	6070.170	1931.545	5.322891
F-statistic	21.18507	6.912744	64.58106	33.53924
Log likelihood	-78.25647	-179.4126	-156.8014	-52.70839
Akaike AIC	9.250719	20.49029	18.20016	6.412043
Schwarz SC	9.498044	20.73762	18.44749	6.659369
Mean dependent	144.0828	25164.22	18292.72	82.29500
S.D. dependent	52.76798	9386.678	7716.575	15.66079

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات eviewse 10 .

بما أننا ندرس أثر التجارة الخارجية على الاقتصاد الوطني نكتفي باختيار معادلة GDP، وبالاعتماد على معطيات الجدول يمكننا صياغته نمو متجه الانحدار الذاتي على النحو التالي:

$$GDP = \underset{\textbf{-0.006}}{-0.20} + \underset{\textbf{1.98}}{1.01}\, GDP_{t-1} + \underset{\textbf{0.52}}{0.0006}\, EXP_{t-1} - \underset{\textbf{0.58}}{0.0018} IMP_{t-1} + \underset{\textbf{0.43}}{0.23} ER_{t-1}$$

$$N=17 \qquad R^2 = 0.86 \qquad \bar{R} = 0.82 \qquad F_{Cal} = 52.76$$

من خلال مخرجات البرنامج نلاحظ أن الناتج المحلي الإجمالي مفسر ب 82% بقيمه السابقة والقيم السابقة لمتغيرات الدراسة، وعليه نقبل الفرضية البديلة أي قبول النموذج، وعليه فإن دالة الناتج المحلي الإجمالي مقبولة إحصائيا.

دراسة استقرارية بواقي النموذج: للتأكد من مدى استقرارية البواقي لنموذج الدراسة، نستخدم اختبار الجذور المتعددة، حيث تعتبر النتائج مستقرة إذا كانت الجذور أقل من الواحد، والشكل التالي يوضح ذلك:

الشكل رقم (01): اختبار استقرارية النموذج

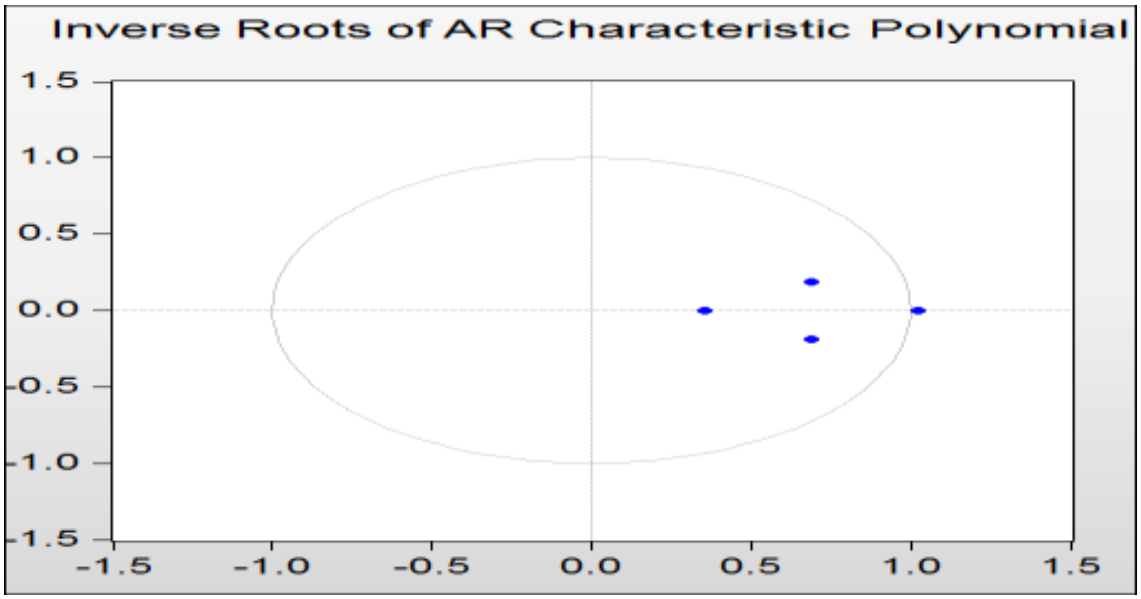

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات eviewse 10 .

نلاحظ من خلال الشكل السابق بأن كل الجذور العكسية المرافق لجزء الانحدار الذاتي هي ذات قيمة تقل عن الواحد، وذلك لكونها تقع داخل دائرة الوحدة، وعليه فإن النموذج المقدر يحقق خاصية الاستقرار.

دراسة ديناميكية النموذج عن طريق تحليل تجزئة التباين: تسمح لنا نماذج متجه الانحدار الذاتي بتحليل الصدمات العشوائية، وذلك عن طريق قياس أثر التغير المفاجئ، الذي قد يطرأ على أحد متغيرات الدراسة على باقي المتغيرات، ولتحديد هذا الأثر سنقوم بدراسة ديناميكية النموذج بالاستعانة باختبار تحليل تجزئة التباين، والجدول التالي يوضح لنا نتائج الاختبار:

الجدول رقم (05):تحليل تجزئة التباين.

Variance Decomposition of GDP:

Period	S.E.	GDP	SER01	IMP	ER
1	22.00686	100.0000	0.000000	0.000000	0.000000
2	30.76211	98.26759	1.331407	0.364612	0.036389
3	36.28028	96.20013	2.864229	0.805540	0.130100
4	39.73267	94.45810	4.069063	1.187222	0.285613
5	41.84299	93.14857	4.866782	1.481901	0.502747
6	43.12231	92.20554	5.323047	1.695208	0.776203
7	43.91540	91.52013	5.540137	1.843145	1.096592
8	44.43892	90.99226	5.611794	1.943206	1.452742
9	44.82058	90.54925	5.606199	2.010488	1.834060
10	45.13221	90.14675	5.564854	2.056407	2.231984

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات eviewse 10 .

من خلال الجدول يتضح لنا أن متغيرات الدراسة لم تشهد حدوث الصدمة إلا بعد دخول الفترة الثانية، حيث ساهم قطاع الصادرات والواردات على التوالي بـ 1,33 وحدة معيارية و0,36 وحدة معيارية في تقلبات الناتج المحلي الإجمالي، الذي انخفض بوحدتين معياريتين، في حين كانت مساهمة سعر الصرف في تقلبات الناتج المحلي الخام محتشمة، حيث قدرة بـ0,03 وحدة معيارية، لتشهد بعد ذلك كل المتغيرات ارتفاع في معدلات مساهمتها في تقلبات الناتج المحلي الإجمالي، الذي بدأ ينخفض شيئا فشيئا، وهذا يدل على أن المتغيرات ذات أثرا سلبي على الناتج المحلي الإجمالي في المدى الطويل والقصير، وذلك راجع لكون الاقتصاد الجزائري ريعي بامتياز .

وأسعار النفط قد شهدت طفرات متتالية خلال فترة الدراسة، و ذلك منذ سنة2008، وهذا له أثر سلبي على الميزان التجاري، وبالتالي على النمو الاقتصادي خلال الطفرة، إضافة إلى أن الجهاز الإنتاجي الجزائري ضعيف من حيث مرونة الاستجابة للطلب الداخلي، وهذا ينتج عنه ارتفاع في حصيلة الواردات، وبالتالي يؤدي إلى ضعف القطاع الإنتاجي، أي أن الجهاز يصير في حلقة مفرغة.

أضف إلى ذلك المشاكل السياسية التي شهدتها الجزائر، ولا ننسى الطفرة الصحية التي كان لها أثر سلبي على متغيرات الدراسة، بسبب غلق المواصلات بين الدول، وتوقيف الأنشطة الاقتصادية، خاصة قطاعي الصادرات والواردات، وبالتالي انخفاض السيولة، وهذا كله شكّل عالة على الاقتصاد الوطني، مما أدى إلى الانخفاض المستمر له.

اختبار السببية: يرتكز اختبار السببية عند غرانجر على العلاقة الديناميكية الموجود بين السلاسل الزمنية، حيث يكون متغير يحتوي على المعلومات التي من خلالها يمكن تحسين التوقع بالنسبة لسلسلة المتغير الآخر ، وفي هذه الحالة يمكن القول أنه المتغير الأول يسبب المتغير الثاني، أي أن اختبار غرانجر يستخدم لتأكيد وجود علاقة تبادلية أو تغذية مرتدة بين متغيرات الدراسة، والجدول التالي يوضح لنا نتائج اختبار غرانجر للسببية.

الجدول رقم (06):نتائج اختبار السببية حسب Granger .

فرضية العدم	إحصائية فيشر F statatistic	القيمة الاحتمالية Prob
SER01 does not Granger Cause GDP GDP does not Granger Cause SER01	0.31558 0.05104	0.5826 0.8243
SER01 does not Granger Cause GDP GDP does not Granger Cause SER01	0.48998 10.0888	0.4946 0.0063
ER does not Granger Cause GDP GDP does not Granger Cause ER	0.00782 5.07649	0.9307 0.0397
IMP does not Granger Cause SER01 SER01 does not Granger Cause IMP	0.00356 4.69538	0.9532 0.0468
ER does not Granger Cause SER01 SER01 does not Granger Cause ER	0.27951 2.81895	0.6048 0.1139
ER does not Granger Cause IMP IMP does not Granger Cause ER	2.92208 6.66684	0.1080 0.0208

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات eviewse 10 .

تشير نتائج التقدير للعلاقة السببية بين الناتج المحلي الإجمالي والواردات أن قيمة F قد بلغت10.0888 باحتمال 0.0063، وعليه نقبل فرضية أن التغير في GDP يسبب حسب قرانجر التغيرات الحاصلة في IMP ، إلا أن IMP لا تسبب التغيرات الحاصلة في GDP. لأن احتماله قد قدر بـ 0,49، وهي أكبر من القيمة الجدولية.

ونلاحظ أيضا أن الناتج المحلي الإجمالي يسبب التغيرات الحاصلة في سعر الصرف الأجنبي، حيث قدرت قيمة Fبـ 5.07649 باحتمال 0.0379، في حين أن ER لا يسبب التغيرات الحاصلة في GDP.

قدرت قيمة F بالنسبة للعلاقة السببية بين الصادرات و الواردات ب 4.69538 باحتمال 0.0468، وهو أقل من القيمة الجدولية، وهذا يشير أيضا إلى أن الصادرات تسبب في التغيرات التي تطرأ على الواردات، كما أن الواردات أيضا تسبب في التغيرات التي تطرأ على سعر الصرف، حيث قدرت قيمة F في هذه العلاقة بـ 6.66684 وباحتمال 0.0208.

أما بالنسبة لبقية العلاقات في هي لا تسبب في التغير الحاصلة للمتغيرات الأخرى وذلك لأن احتمالاتها أكبر من القيمة الجدولية.

7. الخاتمة :

من خلال هذه الورقة البحثية ناقشنا أثر تحرير التجارة الخارجية على الاقتصاد الوطني في ظل الشراكة الأورو – جزائرية، حيث تطرقنا في بادئ الأمر إلى تقديم مفهوم الشراكة والمراحل التي مرت بها الاتفاقية، وإبراز مضمون ودوافع أعضاء الاتفاقية من وراء توقيعها، ثم انتقلنا إلى الجانب التطبيقي محاولين تبيان طبيعة أثر كل من الصادرات والواردات، وسعر الصرف كمتغيرات مستقلة على الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة2000 – 2018، وبالاعتماد على نموذج متجه الانحدار الذاتي، وقد خلصت هذه الدراسة إلى جملة من النتائج أهمها:

- السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة كلها مستقرة من نفس الدرجة، وهي الفرق الأول، وهذا يدل على أنها متكاملة من الدرجة الأولى الأمر الذي يسمح بإجراء اختبار التكامل المشترك.
- بعد إجراء اختبار التكامل المشترك لجوهانسن، وجدنا أنه يوجد علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة.
- الناتج المحلي الإجمالي يسبب التغيرات الحاصلة في كل من الواردات وسعر الصرف، أي أنه كلما كان النمو الاقتصادي متقدما انخفض قطاع الواردات وارتفعت قيمة العملة الوطنية، على عكس الصادرات.
- الناتج الإجمالي المحلي يتأثر بشكل كبير من التغيرات التي تطرأ على قطاع التجارة، وذلك راجع لكون الاقتصاد الجزائري ريعي، ويعتمد في مداخيله على الصادرات البترولية بشكل كبير، الأمر الذي يجعل أي طفرة في قطاع التجارة تؤثر سلبا على الاقتصاد الوطني في الأمد القصير والطويل.

بناء على ما سبق توصي الدراسة بضرورة التوجه نحو تنويع اقتصادي للخروج من التبعية الطاقوية، مبنيا على اقتصاد المعرفة والصناعات ذات القيمة المضافة العالية، لمواكبة الاقتصاد العالمي. كما يجب مراجعة مضمون الاتفاقية والذي أغلب نصوصه لصالح الاتحاد الأوروبي، خاصة في قطاع الزراعة والصيد البحري، اللذان يساعدان على التنويع الاقتصادي، وتسريع عملية إقامة منطقة التبادل الحر التي تم تأخيرها بسبب الظروف السياسية والصحية والاقتصادية.

8. قائمة المراجع:

Algérienne, l. R. (2005). Journal Official de N31 -Conventions et Accords International. ALgérie.

Belmoukadem, M., & Halim, W. (13-14/11/2006). Partenariat euro Algérien gains et risqué . Intervention au Colloque Internationale sur ‘’Les impacts et Les Conséquence de l’accord d’association sur l’économie Algérienne et sur le system des petites et moyennes entreprises – (p. 13). Stif: Université de Stif.

Union, C. o. (12 April2002). Legislative Acts –and Other Instruments . Brussels.

بوعشة مبارك، وليليا بن منصور. (2016). الشراكة الاورو– متوسطة كآلية لترقية الجامعات الجزائرية مع الإشارة لبرنامج Tempus . مجلة الاقتصاد الصناعي، العدد10، جامعة باتنة1– الحاج لخضر.

حمزة فطيمة. (2020). الشراكة بين الجزائر و الاتحاد الأوروبي و تأثيراتها على الاقتصاد الجزائري، مجلة أرصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية، المجلد 03العدد 01، حامعة 20 أوت 1955، سكيكدة.

شريط عابد. (2004). دراسة تحليلية لواقع و أفاق الشراكة الاقتصادية الأورو– متوسطية –حالة دول المغرب العربي، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر.

شواشي فاطمة. (2018). دور الشراكة الأورو– جزائرية في ترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة وانعكاساتها على التنمية، أطروحة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة مستغانم– الجزائر.

صبحي محمد امين. (مارس 2020). مستقبل اتفاقية الشراكة الأورو – جزائرية بين العوائق القانونية والأفق الاقتصادية، مجلة الحوار المتوسطي، المجلد11، العدد01، جامعة جيلالي اليابس– سيدي بلعباس.

ضياء مجيد الموسوي. (2005). العولمة و اقتصاديات السوق الحرة الجزائر . الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية – الطبعة 2.

عبد السلام أبوقحة. (1989). السياسات والأشكال المختلفة للاستثمار الأجنبي. الإسكندرية، جمهورية مصر العربية، الدار الجامعية الإسكندرية للنشر والتوزيع.

عثمان نقار، والعواد منذر. (2012). استخدام نماذج VAR في التنبؤ ودراسة العلاقة السببية بين إجمالي الناتج المحلي وإجمالي التكوين الرأسمالي في سورية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد28، العدد02، سوريا.

فاطمة الزهراء رفايقية. (2014). الشراكة الأورو– متوسطية رهانات حصيلة و أفاق التجربة الجزائرية والعقبات المحيطة. عمّان– الأردن، دار زهران للنشر و التوزيع– الطبعة 1 .

فريد النجار. (1999). التحالفات الإستراتيجية من المنافسة إلى التعاون، القاهرة – جمهورية مصر العربية، دار ايتراك للنشر والتوزيع.

فيروز سلطاني. (2013). دور السياسات التجارية في تفعيل الاتفاقيات التجارية الإقليمية و الدولية، دراسة حالة الجزائر و اتفاق الشراكة الأورو– متوسطية. مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة يسكرة ، الجزائر .

محمد براق، ومحمد عبيلة. (2006). دفع الصادرات الجزائرية خارج المحروقات باستخدام مقاربة التسويق الدولي، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد03، العدد04. جامعة الشلف.

محمد لحسن علاوي، وعبد الحميد بخاري(2017)، تفعيل الشراكة الاورو–جزائرية كآلية للاندماج الاقتصادي العالمي، مجلة دراسات، العدد الاقتصادي، المجلد08، العدد01، جامعة بشار.

ميموني سمير. (2012)، اتفاق الشراكة الاورو جزائرية: قراءة في المحتوى الاقتصادي وإبراز لتداعيات تنفيذه على قطاع الصناعات التحويلية، مجلة الاقتصاد الجديد، العدد04، جامعة خميس مليانة، عين الدفلى.

نادية شطاب، ووفاء سلامة. (2016)، أثر الشراكة اتفاقية الأورو– جزائرية على الاقتصاد الجزائري، مجلة معارف، العدد20، جامعة البويرة.

هاني حبيب. (2003). الشراكة الاورو–متوسطية ما لها وما عليها. دمشق – سوريا: دار الفكر.

وزارة التجارة. (2010). اتفاق الشراكة الأورو – جزائرية – الفقرة01– المواد: 03، 04، 30، 51، 52، 54، 63، الجزائر.

9. ملاحق:

السنوات	GDP	ER	EXP	IMP
2000	54.79	5256	13792	75.26
2001	54.75	5903	12344	77.22
2002	56.76	6732	12100	79.68
2003	67.86	7954	14503	77.39
2004	85.33	10097	17396	72.06
2005	103.2	11255	25593	73.28
2006	117.03	11729	28750	72.65
2007	134.98	14427	26833	69.29
2008	171	20985	21246	64.58
2009	137.21	20772	23186	72.65
2010	161.21	20704	28009	74.39
2011	200.02	24616	37307	72.94
2012	209.06	26333	39797	77.54
2013	209.75	28724	41277	79.37
2014	213.81	29684	40378	80.58
2015	165.98	25485	22976	100.69
2016	160.03	22472	17221	109.44
2017	170.1	20298	20386	110.97
2018	175.41	21099	23654	116.59

المصدر:الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية(**Algex**)